مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الثالث الصفحات (296-310) 2024م

أزمة الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية

أ. منيرة عمر محمد عميرة
عضو هيئة قضائية ، طرابلس ، ليبيا.
MuniraAmeira@gmail.com

The external debt crisis and its impact on development in developing countries

Munira Omar Muhammad Ameira
Member of the Judicial Body, Tripoli, Libya.

تاريخ الاستلام:26-07-2024 تاريخ القبول: 13-08-2024 تاريخ النشر: 04-09-2024

الملخص:

تعتبر أزمة الديون الخارجية من القضايا الاقتصادي ة والاجتماعية المعقدة التي تواجه الدول النامية، هذه الأزمة تنشأ عندما تتجاوز ديون الدولة الخارجية قدرتها على السداد، مما يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة ، إن أزمة الديون الخارجية تشير إلى الحالة التي تعجز فيها دولة ما عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه دائنيها الخارجيين ، سواء كانوا دولاً أو مؤسسات مالية دولية أو مستثمرين خاصين ، تتضمن هذه الالتزامات سداد الفوائد والأقساط المستحقة على القروض ، كما تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم أزمة الديون في الدول النامية ، ومنها ،الاعتماد المفرط على الاقتراض ، حيث تلجأ العديد من الدول النامية إلى الاقتراض لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية، مما يؤدي إلى تراكم الديون ، كذلك التقلبات الاقتصادي ة العالمية ، حيث تؤثر الأزمات الاقتصادي ة العالمية ، مثل الركود أو ارتفاع أسعار الفائدة ، بشكل كبير على قدرة الدول النامية على سداد ديونها ، سوء الإدارة الاقتصادي ة أو المالية ، قد تسهم السياسات الاقتصادي ة غير المدروسة وسوء إدارة الموارد في تفاقم مشكلة الديون ، كما تؤثر أزمة الديون الخارجية بشكل عميق على الدول النامية بطرق متعددة ، للضغط على ميزانية الحكومة ، حيث يتطلب سداد الديون تخصيص جزء كبير من الميزانية العامة للدولة ، مما يقلل من الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ، تراجع النمو الاقتصادي ، يمكن أن تؤدي الضغوط الناتجة عن خدمة الدّين إلى تقليص الاستثمارات المحلية والأجنبية ، مما يعيق النمو الاقتصادي ، مع تراجع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ، وقد ترتفع معدلات الفقر والبطالة في المجتمع حيث أن الحلول الممكنة لأزمة الديون ، تحتاج إلى استراتيجيات فعالة للتعامل مع أزمة الديون ، تمثل أزمة الديون الخارجية تحديًا كبيرًا للدول النامية، ويتطلب الأمر جهودًا متكاملة للتخفيف من آثارها وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: المديونية الخارجية، الدين العام الخارجي، خدمة الدين، ميزان المدفوعات ، الدول النامية .

Abstract

The external debt crisis is considered one of the complex economic and social issues facing developing countries. This crisis arises when a country's external debts exceed its ability to repay, which leads to serious repercussions on the national economy and sustainable development. The external debt crisis refers to the situation in which a country is unable to Fulfilling its financial obligations towards its external creditors, Whether they are countries, international financial institutions, or private investors, these obligations include paying interest and installments due on loans. There are also many reasons that lead to the exacerbation of the debt crisis in developing countries, including excessive reliance on borrowing, as many developing countries resort to borrowing. To finance development and infrastructure projects, which leads to the accumulation of debt, as well as global economic fluctuations, as global economic crises, such as recession or high interest rates, greatly affect the ability of developing countries to repay their debts. Economic or financial mismanagement. Ill-considered economic policies and mismanagement of resources may contribute to the exacerbation of the debt problem. The external debt crisis also deeply affects developing countries in multiple ways, to put pressure on the government budget, as repaying debts requires allocating a large portion of the state's general budget. , which reduces spending on basic services such as education and health, decline in economic growth, pressures resulting from debt service can reduce domestic and foreign investments, which hinders economic growth. With the decline in government spending and economic growth, poverty and unemployment rates may rise in society. Possible solutions to the debt crisis. Developing countries need effective strategies to deal with the debt crisis. The external debt crisis represents a major challenge for developing countries, and it requires integrated efforts. To mitigate its effects and achieve sustainable development.

Keywords: external debt, external public debt, debt service, balance of payments, developing countries.

المقدمة

لقد وجدت الدول نفسها بعد استقلالها مباشرة في فترة الخمسينات والستينات بقاعدة اقتصادية هشة وكان إلزاما عليها الخروج من هذا الوضع ومحاولة بناء اقتصاداتها وقد اصطدمت بواقع أنها تفتقر الى السيولة اللازمة لذا كان عليها اللجوء الى هيئات دولية في تلك الفترة وبالفعل تحصلت على التمويل نظراً للاستقرار الاقتصادي الذي كان يعرفه العالم آنذاك هذا من جهة ولحاجة الدول المصنعة للمواد الأولية المتوفرة لدى الدول النامية من جهة ولحاجة الدول المصنعة للمواد الأولية المتوفرة لدى الدول النامية من جهة اخرى وقد تحصلت عليها بمبالغ طائلة وبأسعار فائدة ميسرة على أمل ان تساعدها على النهوض بالتنمية ، وبالفعل اتبعت الدول النامية سياسات مختلفة كانت في الغالب غير مناسبة بهدف تنمية اقتصادها ، لكن الواقع ان الدول المصنعة استغلتها لتبقى تابعة لها ولتجد اسواقا جديدة لتصريف منتجاتها وهذا دون ان تفسح لها المجال للتصدير وهذا ما فجر أزمة المديونية الخارجية للدول النامية 1982 التي كادت ان تقضي على النظام المالي العالمي القائم فهي تعتبر أكبر مشكلة يواجهها العالم اليوم بعد ازمة 1929 التي انتهت بحرب مدمرة وفي خضم هذا الوضع اضطرت الدول النامية للاقتراض مجددا لكن هذه المرة الأموال المقترضة موجهه اساسا للاستهلاك من اجل تغطية الحاجيات الوطنية الاستهلاكية هذا ما زاد من حجم الديون خاصة التي صارت تتجاوز الديون نفسها حيث صارت تلتهم الجزء الأكبر من موارد الصادرات التي لم تكن كافية لعدم تنوعها واعتمادها على قطاعات معينة.

إشكالية الدراسة :

لقد قامت المديونية الخارجية في الكثير من الدول النامية وأصبحت عبارة عن مصدر تمويل أساسي تعتمد عليه هذه الدول ، فإن هذا سيؤثر لا محالة على تنميتها الاقتصادي ة والاجتماعية وكذلك السياسية سواء بالشكل الإيجابي أو السلبي وهنا نتطرق إلى مجموعة من التساؤلات تتمثل في تعريف المديونية الخارجية وأسباب نشأتها؟ وماهي أنواع المديونية الخارجية ومؤشراتها ؟ وماهي آثار الديون الخارجية على الدول النامية ؟.

فرضية الدراسة:

تقوم الفرضية كون أن التمييز الجيد والفعّال للمديونية الخارجية وسيلة لتخطي العقبات وتفادي مثيلاتها في المستقبل إلى جانب أن الدول النامية سارت في مسار الاستدامة وبشكل يأخذ منحنى مرتفع وهي مقتنعة أنها ستكون قادرة على تحقيق معادلة صعبة طرفها الأول هو الحصول على الديون واستغلالها في برامج التنمية والطرف الأخر هو الديون والفوائد، أيضا الاقتراض الخارجي القائم على تسريع عملية التنمية والاعتماد على الطاقات المحلية مع التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادي ة والبشرية معاً لتحقيق التنمية الاقتصادي ة المرجوة كما أن عدم استطاعت الدول النامية المدّينة على التخفيف من أعباء ديونها يجعل مسار تنميتها يأخذ منحنى معاكس سواء قامت ببعض الحلول والاستراتيجيات أو اتبعت شروط المؤسسات المالية الدولية.

أهمية الدراسة:

يرجع الدافع الرئيسي لاختيار هذا الموضوع لأسباب رئيسية تتجلى خاصة في حدة أثار المديونية على تنمية الدول النامية وباعتبار أن هذه الأزمة لاتزال دون حل كما أنها تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى المزيد من الدراسة والتفكير في إيجاد الحلول التي تمكن الدول النامية من تجاوز هذه الأزمة والانطلاق من جديد في عملية التنمية الاقتصادي ة والاجتماعية.

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

1- ماهي المديونية الخارجية والتعرف على أسبابها؟.

2- التعرف على أنواعها والمؤشرات التي تحدثها هذه الأزمة.

3- التأثير الذي أحدثته المديونية الخارجية على عملية التنمية الخارجية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تعتمد بشكل أساسي على أساس المنهج الوصفي لوصف كافة الظواهر المتعلقة بموضوع الدراسة وكذلك المنهج التاريخي الى جانب استعراض الإطار النظري للمديونية الخارجية والنمو الاقتصادي بشكل موضوعي دقيق تمكن الباحث من تقديم تفسيرات واضحه لإشكالية البحث.

دراسات سابقة:

1- دراسة بن الطاهر حسين (بعنوان دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي ة جامعة قسنطينة 2007-2008.

توصل الباحث الى أن القروض الخارجية مصدر تمويل التنمية الاقتصادي ة والاجتماعية باعتبارها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي ولكن سهولة الحصول على القروض الخارجية من المصادر الخاصة خلال فترة السبعينات من القرن الماضي قد أدى الى تشويه في هيكل المديونية لبلدان العالم الثالث.

2- فضيلة جنوحات (إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادي ة في الدول العربية حالة بعض الدول المدّينة) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي ة جامعة الجزائر 2005-2006.

توصلت الباحثة الى أن القروض التي تحصلت عليها البلدان النامية في عقد الثمانينات كانت تخصص لشراء السلع الاستهلاكية وأحيانا لشراء الاسلحة والعتاد الحربي وحيث أن اللجوء الى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا او ايجابيا وإنما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأنية على هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه .

- الحدود الزمانية والمكانية :

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة منذ أن نشأة الأزمة في الدول النامية إلى حين حصولها على استقلالها وخروجها بقاعدة اقتصادية هشة .

وتتمثل الحدود المكانية من حيث الدراسة كافة البلدان النامية ومدى معاناتها من الديون الخارجية .

حيث قسمت الدراسة الى:

المبحث الاول / ماهي المديونية الخارجية .

المبحث الثاني / عوامل أزمة المديونية الخارجية ومؤشراتها .

المبحث الاول / ماهي المديونية الخارجية .

تعتبر المديونية الخارجية محل جدل مستمر على مدى قرنين من الزمان فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية بشدة ونادت بتوازن الميزانية العامة ومن ناحية أخرى أيدّ كثير من الاقتصادي ين وعلى رأسهم " كينيز" حيث نادوا بمبدأ التمويل بالعجز عن طريق القروض .

اولاً / تعريف المديونية الخارجية :-

لا تعتبر في الواقع ظاهرة الديون الخارجية ظاهرة حديثة ، بل هي ظاهرة قديمة يرجع تاريخها الى بداية النصف الاول من القرن التاسع عشر ، كما أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها بلدان العالم الثالث بالاقتراض من الدول المتقدمة ، وتسببت هذه الديون في أزمات مالية كما أن ظاهرة اللجوء الى الاقتراض الخارجي لن تقتصر على بلدان العالم الثالث فقط ، فتاريخ المديونية يبين لنا بأن الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان وغيرهم، قد لجئوا بدورهم الى الاقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر.

وفيما يلي مجموعة من التعريفات للمديونية الخارجية /

1- المديونية الخارجية هي اتفاق بين حكومة او إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية او حقيقية ، مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض [1].

[1] اياد حماد، ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية اسبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الانبار للعوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني،2008ص 3.

2- يقصد بالمديونية تلك التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في إتجاه المقترضة من البلدان الدائنة، وعند إنقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية ويكون سبب هذا الإنقطاع في أغلب الأحيان راجعاً الى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية [1].

نظراً لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية، تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من الصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي ة، وبنك التسويات الدولية، قامت بوضع تعريف موحد في تقريرها السنوي وهو أن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً الى مبلغ الإلتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي الى تسديد مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقاً بالقواعد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل " سمى هذا التعريف بالمركزي لأنه يعرف العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية .

ثانياً / مراحل المديونية الخارجية

ترجع الجذور التاريخية للمديونية الخارجية للدول الى المراحل المبكرة التي مرت بها العلاقات بين هذه الدول التي زادت من درجة تبعية الدول النامية للدول الصناعية الرأسمالية ، وتنقسم إلى ثلاث مراحل تاريخية وهي:

1- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية

وتعتبر هذه المرحلة بداية لنشوء المديونية الخارجية، حيث تميزت هذه المرحلة بتصدير كثيف للرساميل من جانب بريطانيا وفرنسا وكانت بداية هذه المرحلة 1830، وكذلك شهدت نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن التاسع عشر تطورا مفرطا في ديون الامبراطورية العثمانية ومصر وهذان البلدين قد اتبعا سياسة تحديث إقتصادي محمولة بقروض خارجية مما أدت الى أزمة ناجمة عن هذه الديون، وعقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى فقد تم تحديث الحركات الرسمية للرساميل، وكانت الولايات المتحدة آنذاك البلد الدائن الأساسي بالنسبة لبقية العالم وفي مقدمة البلدان المدينة في نفس الوقت كانت كل من " كندا – استراليا – الهند " الحدث البارز في هذه المرحلة وهو الازمة الاقتصادي ة الدولية التي بدأت في الولايات المتحدة عام 1929 والتي عرفت " بأزمة الكساد العظيم " مما أدت إلى هبوط مداخيل صادرات البلدان المدينة بسبب الركود في البلدان الصناعية وهذا نتج عنه تفجير أزمة المديونية الخارجية، وكانت أول أزمة ديون دولية ذات مدى عالمي، وقد عملت البلدان المدينة لتجاوز أزمة السيولة وذلك بمحاولة الحصول على إعتماد لأجل قصير من المصارف الغربية لتأمين خدمة ديونها، وبسبب عدم الحصول على الإعتمادات دخلت معظمها في مرحلة العجز عن الدفع منذ عام 1931 .

2- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات

وهذه المرحلة شهدت تغيرات عميقة وجذرية والتي بموجبها تم صياغة نظام إقتصادي دولي جديد من مختلف العناصر الاقتصادي ة بدءاً من التوقيع على إتفاقية " بريتن وودز " وهذا النظام وضع أسعار ثابتة للصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة وكذلك تشجيع التدفقات الدولية لرأس المال للأغراض الانتاجية، وتبع ذلك إنشاء مؤسسات مالية مثل البنك العالمي لغرض إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية والصندوق النقد الدولي وذلك لغرض إعطاء أكبر

[1] قحارية امال، اسباب نشأة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (03) دون سنة نشر، ص 136

قدر ممكن لتحقيق السيولة الدولية إلا أن أهم ما شهدته هذه الفترة الزمنية وخاصة على صعيد الدول النامية هو حصولها على إستقلالها السياسي لمعظم هذه الدول وبالتالي إندفعت هذه الدول في تحقيق تنميتها الاقتصادي ة من خلال الإستدانة الخارجية، ففي عام 1955 بلغت ديون البلدان النامية بحدود ((8)) مليار دولار، وبنهاية الخمسينات تضاعف هذا الرقم بسبب حصول العديد من هذه الدول على إستقلالها وفي الستينات إزدادت مديونيتها حيث بلغت عام 1967 (36) مليار وعام 1970 (66) مليار دولار، غير أن هذه الديون لم تهدد الحياة الاقتصادي ة لهذه البلدان، أما فترة السبعينات فقد إتسمت بعدم الإستقرار الاقتصادي الدولي.

3- مرحلة الثمانينات وحتى الوقت الحاضر " مرحلة الأزمة "

إتسمت هذه المرحلة ببداية إنطلاق مأزق المديونية الخارجية فقد أدت المستويات المرتفعة للإقراض بالنسبة للبلدان النامية خلال عقد السبعينات، وعند تدهور أوضاعها المالية في بداية الثمانينات فقد ظهرت بوادر تلك الأزمة ابتداءً ببولندا عام 1981 حين تبين بأنه ليس بإمكانها دفع ما يترتب عليها من فوائد لقروضها الخارجية، ولكن هذه الأزمة ظلت حدثا منعزلا ولم تؤدي الى إثارة الجدل حول الوضع الإجمالي للتحولات الدولية، إلا أن هذه الأزمة تكررت من جديد في المكسيك 1982 فظهرت بأنها هي الأخرى ليس بمقدورها مواجهة إلتزاماتها في الدفع، واعتباراً من هذا التاريخ 1982 انهارت ثقة المصارف بالقدرة المالية لجملة البلدان المدينة الاساسية، وترجمت النتيجة بتغير موقف المصارف حيال المدينين من الدول النامية وإتخذت عدد من الإجراءات تتمثل في :-

- وضع سياسة انكماشية للإئتمان الممنوح للبلدان النامية .
- زيادة حجم مخصصاتها واحتياجاتها لتغطية الديون المشكوك باسترجاعها وفي خضم هذه التطورات وجدت الدول النامية نفسها في مأزق شديد من أهم ملامحه هو أن جبل الديون الذي تراكم عليها قد بدأ يتمخض عن أعباء شديدة لا تستطيع أن تتحملها[1].

ثالثاً / اسباب المديونية الخارجية

هناك اختلاف حول طبيعة وأسباب الديون الخارجية، ولا ندري ما إذا كانت تعود إلى سياسات اقتصادية خاطئة، ترتبط بالدولة المدينة أو عوامل ترتبط بالعالم الخارجي، إذ هناك تيار يمثله الصندوق الدولي والبنك الدولي يرى أن أزمة الديون الخارجية تأتي من الافراط في الطلب الكلي، وذلك بسبب سياسات اقتصادية خاطئة تؤدي إلى ظهور إختلال داخلي وخارجي في سياسات هذه الدول وترى المؤسسات الدولية سالفة الذكر أن الإقراض الخارجي لن يحل الأزمة ولكن الحل يكمن في القضاء على الإختلال المزمن في مثل هذه الاقتصادي ات النامية.

اما أسباب أزمة الديون الخارجية في تتمثل في الاتي:-

1- العجز المستمر في الميزانية العامة

وهو أحد العوامل الرئيسية الداخلية التي تؤدي الى تعاظم أزمة الديون الخارجية، ويعرف العجز في الميزانية العامة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويعود هذا العجز إلى النفقات الحكومية الضخمة والمتزايدة من جهة وإلى عجز الايرادات المحلية وإنخفاض المساعدات الخارجية من جهة اخرى، وهذا يؤدي الى عجز مستمر

[1] اياد حماد، مرجع سبق ذكرة ص 3-4

في الميزانية العامة للدول المدينة وحيث تلجأ بعض الدول الى سياسة التمويل بالعجز مما يؤدي الى تزايد توسع الدين العام الداخلي، ويلعب الجهاز المصرفي في هذه الدول دورا رئيسيا في هذا التمويل المحلي، مما يؤدي الى زيادة السيولة المحلية ومن ثم إرتفاع في الأسعار وتعتمد هذه الدول على الاقتراض المحلي والذي يعني التوسع في حجم الائتمان المصرفي الممنوح " سياسة نقدية توسعية " في تغطية جزء من النفقات العامة وهذا سيؤدي في نهاية الأمر زيادة إلى العجز في الميزانية العامة، وتفاقم معدلات التضخم، اما الجزء الأخر من العجز فيغطي عن طريق الديون الخارجية مما يؤدي الى زيادة نسبة الديون الى الناتج المحلي الإجمالي والى تزايد أعباء خدمة الديون وتبعية هذه الدول اقتصاديا الى دول الخارج[1].

2- العجز في ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي ينطلق منها الاقتصاد الوطني على العالم ، لكونه يسجل كل العمليات التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي وتركز أهمية في التحليل الاقتصادي المعمق في مدى إنصهار الاقتصاد الوطني مع باقي الاقتصادات العالمية [2] ويعرف ميزان المدفوعات عند دولة ما ، هو عبارة عن نتاج حسابي لجميع المعاملات التجارية والاقتصادي ة بينها وبين باقي دول العالم وكل دولة يحق لها الاحتفاظ بعلاقات تجارية مع دولة اخرى لها معها ميزان مدفوعات يتم عليه القياس الفعلي ، فإذا حقق ميزان المدفوعات نتائج ايجابية لدولة معينة فإن هذا يعني أن هذا الميزان يميل لصالح تلك الدولة على حساب الدولة الاخرى ، اي ان الدولة الاخرى يكون لديها عجزا في ميزان بدفوعاتها مع تلك الدولة[3].

لهذا تبحث الدول التي تعاني من العجز ، عن مصادر التمويل الخارجي لتقليل من العجز المستمر في موازين مدفوعاتها ، حيث تلعب التحويلات الرسمية والخاصة إلى بلدان هذه الدول دوراً فعالا في تغطية جزء من العجز في موازين السلع والخدمات وأما الجزء الأخر فيتم تغطيته عن طريق الإستثمارات الأجنبية أو عن طريق الإقتراض الخارجي وهذا يؤدي الى زيادة المديونية في هذه الدولة وزيادة عبئ خدمة هذه الديون، وبالتالي زيادة العجز على ميزان المدفوعات.

3- قصور الاستفادة من المعونات الغذائية التي تقدمها الدول الدائنة في صورة قروض ميسرة ومن أهم ذلك:-

- ارتباط كمية المعونة الغذائية بإحتياجات المتبرعين أكثر من إرتباطها بإحتياجات الدين الذي يتلقونها،

فعلى سبيل المثال فإن قانون فائض الحاصلات الزراعية الامريكية (480) ينص صراحة على منح المعونة وفقا لأولويات السياسة الخارجية الامريكية، على ألا تؤثر تلك المعونة في الصفقات التجارية .

---

[1] علي عبدالفتاح ابوشرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثالثة 2010، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص214

[2] بن الشيخ عبدالرحمن واخرون، تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري للفترة 2009-2014، في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية ادرار،2014-2015 ص36

[3] علي عباس، ادارة الاعمال الدولية المدخل العام، الطبعة الثالثة 2013، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، ص98

– تعد سياسة المعونة بالدول المتقدمة وسيلة للتخلص من المخزون وخاصة منتجات الألبان، كما أن مستويات أسعار المواد الغذائية تؤثر في كميات المعونة الغذائية[1].

– نتيجة إرتفاع الحاد في أسعار النفط عام 1973

تجمعت فوائض نقدية ضخمه عند الدول المصدرة للنفط حيث قامت بتصديرها الى أسواق النقد الدولية على شكل ودائع جارية او استثمارات قصيرة الاجل وفي المقابل قامت البنوك التجارية بإعادة اقراض هذه الأموال إلى الدول النامية التي تعاني من عجز ميزان مدفوعات مما كان له دور كبير في تعاظم أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول .

4– قيام عدد كبير من الدول النامية بالإقتراض من أجل زيادة الإستهلاك :–

من أجل الإستثمار في مشاريع مشكوك في جدواها الاقتصادي ة وفي نفس الوقت لم تقم الجهة المقرضة لهذه الدول بالتحري عن كيفية إستخدام أموال تلك القروض وهذا ما يزيد مشكلة الديون الخارجية تعقيداً.

5– إقحام الدول الصناعية الإمبريالية والمصدرة للسلاح دول العالم الثالث في صراعات بيئية تحتم عليها شراء السلاح :–

وتحمل المديونية بفوائد عالية من أجل الدفاع عن أراضيها وسيادتها، وهذا يزيد مشكلة الديون الخارجية تعقيداً.

6– انخفاض معدلات نمو الانتاج وانتاجية العمل في الدول النامية :–

مما يؤثر في خفض الكميات المعروضة من السلع والخدمات ووجود فائض في الطلب عليها وهذا يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات ويجعل قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات مما يؤدي الى إرتفاع العجز في الميزان التجاري وبالتالي لجوء هذه الدول الى الإقتراض الخارجي لسد العجز من ميزان المدفوعات وهذا يزيد من المديونية .

7– انخفاض مستوى دخل الفرد في الدولة النامية :–

وهذا بدورة يؤدي الى انخفاض الادخار والمواد المحلية التي لا تقدر على تمويل مشاريع التنمية والإستثمار مما يجبر هذه الدول على جلب الأموال من الخارج وزيادة مديونيتها[2].

المبحث الثاني / عوامل أزمة المديونية الخارجية ومؤشراتها .

تعرضت اقتصاديات البلدان النامية لعدد من الصدمات والعوامل الخارجية غير المتوقعة وفشلت في تجنب أثارها السلبية، مما أدى الى نشأة وزيادة مشكلة المديونية والعبء الخارجي .

اولاً / عوامل المديونية الخارجية

1– تغيرات اسعار النفط :–

كان من أهم نتائج حرب اكتوبر 1973 إرتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال عامي (1974 – 1979) ويرى كثير من الاقتصادي ين أن إرتفاع أسعار النفط سبب في إنتقال رؤوس الأموال بصورة مفاجئة ويحجم كبير الى الدول المصدرة للنفط، مما خلق موجة من الإنكماش ثم التضخم في إقتصاديات الدول المستوردة، وبالتالي دفع هذه الأخيرة

[1] خضير حسن خضير ازمة الديون الخارجية في الدول العربية والافريقية، طبعة الاولى 2002 مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة ص20–21

[2] علي عبدالفتاح ابوشرار، مرجع سبق ذكره، ص217–218

إلى إتباع سياسات نقدية ومالية متقلبة، وبهذا الصدد يرى بعض الاقتصادي ين أن إنخفاض أسعار النفط في النصفي الثاني من الثمانينيات كان له أثر سلبي على بعض الدول النامية المدينة[1].

2- تدهور شروط التبادل التجاري:

إن التدهور في شروط التبادل التجاري الدولي بين السلع التي تصدرها بلدان العالم الثالث المدينة والمنتجات الصناعية وغير الصناعية التي تستوردها في البلدان المتقدمة، يعتبر أحد العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل واضح في تأزم قضية المديونية الخارجية لمجموعة بلدان العالم الثالث.

إن هذا التدهور يتمثل في نسبة صادرات مجموعة بلدان العالم الثالث الى أسعار السلع التي تستوردها من البلدان المتقدمة، ويؤدي بشكل كبير مباشر الى التأثير الى حالة ميزان المدفوعات لبلدان العالم الثالث المدينة حيث يزيد عجز هذا الميزان ومن ثم يزيد هذا الميل للاستدانة من ناحية اخرى ويؤدي أيضا الى إصفاف قدرة هذه البلدان على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية .

والواقع إن التدهور في هذه الشروط التي تشكل أحد القوانين الموضوعية العلمية في علاقات التبادل لا متكافئ في الإقتصاد الرأسمالي العالمي بين بلدان العالم الثالث والبلدان الرأسمالية المتقدمة كان من أهم الاليات التي إعتمدت عليها البلدان الراس مالية في نهب ونزف الفائض الاقتصادي في بلدان العالم الثالث وقبل وبعد أن حصلت على إستقلالها السياسي والذي كان سبب في تزايد حدة المديونية.

وأسهم التدهور في شروط التبادل التجاري بالنسبة لمجموعة بلدان العالم الثالث المدينة على صورة مديونيتها الخارجية[2].

3- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية وزيادة أعبائها الخارجية :-

أدى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التي حصلت عليها الدول النامية خاصة القروض التجارية الى إرهاق مالي شديد عن تسديد فوائد واقساط هذه القروض، في الوقت التي تعرضت له موارد النقد الاجنبي المخصصة لخدمة الديون الخارجية في تلك الدول للتدهور والتقلب .

وهناك أمرين لابد من ذكرهما عندما نتعرض الى أسعار الفائدة على القروض الخارجية وهما سعر الفائدة الحقيقي على القروض، أي بعد طرح معدل التضخم حيث أنه عام 1982 العام الذي تفجرت فيه أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أدى الإنخفاض في معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى زيادة أسعار الفائدة الحقيقة، حيث إرتفع المستوى الى 10% عام 1982 والامر الثاني هو الإقتراض بأسعار فائدة معومه، فقد يؤدي ذلك الى حصول البلدان النامية على مبالغ متزايدة عبر الزمن لخدمة أعباء ديونها[3].

---

[1] فضيلة جنوحات، اشكالية الديون الخارجية اثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006 ص56

[2] بن الطاهر حسين، وتحليل مديونيه بلدان العالم الثالث، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينه، 2007-2008 ص 81.

[3] عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لاثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012-2013 ص55.

ثانياُ / المؤشرات الاقتصادي ة للمديونية الخارجية:-

1- نسبة خدمة الدين الى الصادرات :-

يعتبر مؤشر إستدامة لأنه يقيس بنسبة الصادرات ، التي تحول إلى خدمة المديونية العامة ، وكذلك مدى ضعف خدمة الدين الغير متوقع للصادرات كما يعكس دور الديون القصيرة في خدمة المديونية العامة ، إن المستوى المطلوب للإستدامة لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وكذلك بنية آجال المديونية حيث أن إرتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة نسبة المديونية علما أن المؤشر يأخذ بعين الاعتبار مشاكل السيولة والملاءة ويمكن ان يكون اقل فائدة من مؤشر الملاءة او السيولة الاحتياطي / الديون القصيرة [1].

2- مؤشر نسبة إحتياط الدولة إلى إجمالي الديون :-

يعكس هذا المؤشر وضع السيولة الخارجية لدولة ما ، وقدرته على مواجهة أعباء المديونيته المترتبة على القروض والهبات ، التي تتحصل عليها من الدول الأخرى ، للمحافظة على إستقرار سعر الصرف ، وعلى أمورها الاقتصادي ة وأهدافها ، حينما يحدث عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات، الأمر الذي يجعلها تلجا لهذه الإحتياطات الخارجية ، كبديل لإجراء الموائمة القاسية التي ربما تحتاج لها للقضاء على العجز في ميزان المدفوعات والتي تتمثل في تخفيض سعر الصرف العملة المحلية ، وإتباع سياسات التقشف ، وخاصه وأن فعالية تخفيض أسعار الصرف بغرض إعاده توزيع الموارد (التقليص من العجز في الحساب الجاري) أمر المشكوك فيه.

3- مؤشر القيمة الحالية للدين الى المداخل الحكومية :-

وهو مؤشر لقياس القيمة المتوقعة لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة تجاري ، بمخاطرة حيادية على المداخل الجبائية للحكومة، يقيس الاستدانة في البلدان ذات الإقتصاد الغير مقيد ، والتي تعاني من قيد الميزانية الناتج عن إرتفاع خدمة المديونية العامة ، فقد يدل هذا المؤشر لسنوات طويلة على أن الدولة غير قادرة على حل مشاكل جبائيه ومالية لخدمة المديونية[2].

4- مؤشر نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي :-

تعتبر نسبة الديون في الناتج الإجمالي المحلي ، من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جداً وهو الناتج المحلي الإجمالي و الذي يمثل القوه الاقتصادي ة الكبيرة ويعبر عنه بالعلاقة التالية /

مؤشر نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي = الديون الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي.

وكلما إزدادت هذه النسبة دل ذلك على إزدياد إعتماد البلد على العالم الخارجي في تمويل الإستثمار، الإنتاج والإستهلاك وإذا كانت الديون تمثل حقوقا للغير، فإن إرتفاع هذه النسبة إنما يعني إزدياد حقوق هذا الغير في الناتج الوطني الاجمالي .

[1] بلقاسم العباس، ادارة الديون الخارجية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد الثلاثون المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي الكويت، 2004 ، السنة الثالثة، ص15

[2] بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره.

وبالرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه قد لا يعطي صورة دقيقة عن قدرة الدولة المدينة على تسديد ديونها على المدى البعيد، لأن ذلك يعتمد على طول المدة، شروط القرض، نوع ومقدار سعر الفائدة وحصة الإستهلاك المحلي في الناتج المحلي الإجمالي[1].

ثالثاً / الاثار المترتبة على تزايد حجم الديون الخارجية .

ترتب على تزايد حجم الدين الخارجي وتشوه هيكله عدة أثار سلبية من أهمها ما يلي :

1- تزايد عبئ الدين وتراجع الإنتقال الصافي للقروض :-

بلغ إجمالي المسحوبات من القروض التي حصلت الدول العربية المقترضة خلال فترة 1985 – 1997 نحو 158673.3 مليون دولار أمريكي، ولكن نظراً لتزامن أعباء الدين والتي بلغت جملتها نحو 176889.2 مليون دولار، فقد شهدت الدول العربية المقترضة وانتقالا عكسيا للموارد الى الخارج بلغ 18215.2 مليون دولار خلال الفترة المشار إليها، أي أنه مقابل كل دولار جديد حصلت علية الدول العربية المقترضة كانت تدفع مقابله نحو دولار و12 سنتا تسديدا لديون قديمة.

2- ارتفاع مؤشرات عبء الديون :-

تصنف الدول العربية فيما يتعلق بعبء المديونية 1995 إلى ثلاث مجموعات تعد المجموعات الأولى منها معتدلة أو منخفضة المديونية حيث تقل نسبة الدين القائم إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عن 56% و 200% على التوالي وتقسم كلا من تونس وجيبوتي وسلطنة عمان ولبنان، وأما المجموعة الثانية وهي مرتفعة المديونية فتضم كلا من الاردن والجزائر ومصر والمغرب، وتقل فيها نسبة الدين القائم الى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات عن 120% و 350% على التوالي أما المجموعة الثالثة فتشمل تلك الدول المتفاقمة المديونية والتي تضم كلا من سوريا والسودان والصومال وموريتانيا واليمن، والتي تزيد فيها نسبة الدين القائم الى كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات على 120% و 350% على التوالي.

3- عدم القدرة على سداد اعباء خدمة الدين في مواعيدها المستحقة والالتجاء الى إعادة جدولة الديون الخارجية

كان من نتيجة تزايد جحم الدين وتشوه هيكلية وتفاقم أعبائه إلى ان لجأ الكثير من الدول العربية إلى الدائنين طلبا للإنفاق على شروط جديدة لإعادة جدولة الديون المستحقة عليها وقد تم ذلك "إعادة الجدولة" من خلال نواد للدائنين أشهرها (نادي باريس) و(نادي لندن) حيث يختص الأول بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الرسمية .

أما الثاني فيختص بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون الخاصة المستحقة للمصارف التجارية، وذلك من خلال مجموعة الممارسات والإجراءات التي جرى التعارف عليها منذ وقت طويل[2].

4- اثر المديونية الخارجية على المستوى العام للأسعار :-

تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين المديونية الخارجية والارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار للبلدان المدينة، وبالتالي فإن تزايد المديونية الخارجية بهذه البلدان يمكن أن يفسر جزئيا الارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار على اعتبار أن هناك عوامل موضوعية أخرى كالاحتلال الهيكلي والسياسات النقدية والمالية التوسعية، التي

[1] عزازي فريدة، مرجع سبق ذكره ص 69

[2] خضير حسن خضير، مرجع سبق ذكره، ص 31-39

تعتبر من العوامل المفسرة لظاهرة التضخم، ولذلك سنحاول التركيز على العلاقة بين الظاهرة المعينة والمستوى العام للأسعار في النقاط الاتية /

أ. تميل الأسعار نحو الارتفاع حينما تبدأ عملية سداد خدمات الدين الخارجي وبالأخص إذا كانت المشروعات التي تم تمويلها عن طريق القروض الاجنبية لا تعمل بطاقتها القصوى وهو الأمر الشائع عادة في البلدان المتقدمة.

ب. لما كانت معظم القروض مشروطة بعمليات توريد سلع نصف مصنعه أو سلع رأسمالية من البلد المقرض، فان مختلف الدراسات والتقارير تؤكد أن أسعار هذه المنتجات في بعض الاحيان زادت بأكثر من 100% على إعتبار أن المورد يجد نفسه في حالة احتكار مما يؤدي الى إنخفاض القوة الشرائية للقروض .

ج. لاشك أيضا أن ضعف القدرة الاستيرادية للدولة نتيجة لإرتفاع خدمة الديون الخارجية، له اثره الأكبر على إرتفاع اسعار السلع الضرورية لصيانة وتجديد وسائل الانتاج حيث سيؤدي الى إنخفاض عرض السلع ما يؤدي في النهاية الى إرتفاع الأسعار[1].

5- المديونية الخارجية وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي :-

إذا إستمرت الدول المدينة في الوفاء بأعباء الدين الخارجي في مواعيده فان ذلك سيؤدي الى صعوبات تمويل الواردات الضرورية الإستهلاكية والوسيطة الإستثمارية، بالإضافة الى صعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب إهتزاز الثقة في القدرة على الدفع وبتدهور مستوى الإستهلاك الجاري وينقص عرض السلع وترتفع الأسعار وتتعطل الطاقات الانتاجية وتتزايد معدلات البطالة مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتدهور وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتدني سعر الصرف للعملة الوطنية .

هذا ويساهم تدني هذه التغيرات الاقتصادي ة الي تعرض النظام الاجتماعي لاضطرابات وضغوط داخلية مختلفة حيث زيادة معدلات التضخم وعدم امكانية الوفاء بالحاجات الرئيسية لأفراد المجتمع بما يؤدي الى تفاعل مجتمعي له أثاره السلبية على الأمن والإستقرار فمثلا تؤدي السياسة الإنكماشية التي تطبقها بعض الدول إلى شيوع وتفشي ظاهرة البطالة والتراجع عن ضمان التوظف للعمالة الجديدة، كما تؤدي ظاهرة التضخم الى أثار اجتماعية سلبية حيث يتم توزيع الدخول والثروة بطريقة عشوائية تؤدي الى زيادة دخول طبقة معينة على حساب المجتمع كله.

الخاتمة

ان اشكالية الديون الخارجية من أصعب وأعقد المشكلات التي يعاني منها إقتصاديات البلدان النامية فقد إنعكست سلبا على عمليات التنمية والتي كانت في الاصل تأمل على تحقيق تنميتها المنشودة عن طريق الإستدانة الخارجية واعتمادا منها بأنه من الممكن لها السيطرة على تلك المشكلات والإستمرار في التنمية من خلال الإقتراض الخارجي وذلك دون حدوث مشكلات في الأجل الطويل ولكن أزمة الثمانينيات كشفت زيف الأوهام .

النتائج :

أن البلدان النامية قد اعتمدت على القروض الخارجية كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادي ة، خاصة بسبب التسهيلات التي منحت لها من قبل المؤسسات المالية الدولية (الخاصة والعامة) لكن الإمكانيات المحدودة لهذه البلدان جعلتها

[1] روابح عبدالباقي، المديونية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنه 2005-2006، ص55

غير قادرة على الوفاء بالتزامها وتسديد الديون والفوائد المترتبة عنها فأصبحت تمثل إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه هذه البلدان في المجال الاقتصادي ، وبما ان البلدان النامية أصبحت ملزمة بتسديد ديونها والفوائد المترتبة عنها، أثر هذا الوضع سلباً على الحياة الاقتصادي ة لهذه البلدان، فا اضطرت إلى فتح أسواقها للشركات الأجنبية من أجل ايجاد حلول للصعوبات التي تعاني منها كغياب التنمية، مشكلة البطالة، الصعوبات المالية وغياب الاحتياطات اللازمة لتسديد الديون الخارجية ، إذا كانت بعض الدول تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية مثل الحروب الاهلية والصراعات وسوء التسيير وغيرها، فإن الديون الخارجية تمثل العائق الرئيسي في مجال التنمية الاقتصادي ة وامام هذه الوضعية تضطر البلدان النامية إلى إعادة تمويل اقتصادها، أو إعادة الجدولة لديونها وهو الأمر الذي لا يتماشى مع سيادتها الداخلية والخارجية .

التوصيات :

أهم التوصيات والتي تتمثل في الاي :-

1- تعتبر مشكلة المديونية الخارجية من المسائل الدولية التي تنعكس سلباً على المدينين وإذا لم تتم معالجتها فإن انعكاساتها السلبية ستعم الجميع، عليه ينبغي على المجتمع الدولي البحث عن حلول طويلة الاجل ودائمة لمشكلة المديونية ولكافة المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية وأن يتحمل الدائنون مسؤولياتهم في علاج هذه الازمة .

2- يجب على الدول المدينة التي كانت لها تجربة مع المديونية ان تقوم بإعادة النظر في استراتيجيات الاستدانة التي تستخدمها وفي الأليات المعتمدة في الإقتراض مع المؤسسات المالية الدولية إلى جانب النظر في المشروطية التي تعتمدها هذه المؤسسات وهل تتناسب مع التنمية وهل تتلاءم مع الأهداف السياسية للبلد، ومع سيادته الداخلية والخارجية .

3- مكافحة خروج رؤوس الأموال للخارج حيث تبث أن أكثر البلدان مديونية هي التي يهرب أموالها للخارج وهذا ما ينجم عنه فساداً إدارياً ومالياً ولا يتحقق القضاء عليه إلا بتطبيق قوانين صارمةً ونزيهةً .

4- التصدي لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة ليس من خلال ضغط الإنفاق العام الجاري الموجه للخدمات الاجتماعية بل من خلال دعم طاقة الدولة الضريبية وزيادة الموارد العامة وترشيد الإنفاق العام

5- لتلافي الوقوع في أزمة المديونية الخارجية لا بد على الدول المدينة والدائنة وضع سياسة رشيدة للإقتراض الخارجي .

6- ضرورة تشجيع الإستثمار في مجالات كالسياحة مثلاً، إضافة إلى ضرورة إستقطاب التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في إستحداث عملية التنمية الاقتصادي ة إلى جانب إستثمار مواردها الداخلية .

7- تعميق أوجه التعاون للتكتلات الاقتصادي ة والاجتماعية الموجودة بين مختلف دول العالم النامي والتي تتمثل في التبادل التجاري وتشجيع حركة تدفق رؤوس الاموال وتشجيع الإستثمار وغيرها من أوجه التعاون .

الملاحق

الدولة									
السنوات	اليمن	الاردن	تونس	الجزائر	السودان	سوريا	لبنان	مصر	المغرب
2000	4.1	6.1	9.6	23.4	10.6	1.6	7.7	24.9	19.1
2001	4.8	6.6	12.0	22.7	20.6	3.6	9.5	27.9	14.0
2002	5.0	7.2	12.9	22.6	23.6	3.8	14.5	28.8	13.9
2003	5.3	7.5	3.15	23.3	25.7	4.1	15.5	30.5	14.3
2004	5.3	7.5	19.0	21.8	26.2	4.3	18.3	31.0	13.9
2005	5.1	7.1	18.9	17.1	27.0	4.9	18.8	29.6	12.4
2006	5.4	7.1	18.0	5.6	27.6	4.2	20.0	28.9	13.7
2007	5.8	7.3	20.1	5.6	31.1	5.1	20.9	32.8	14.8
2008	5.8	5.1	21.9	5.9	33.5	5.3	20.8	32.1	16.4
2009	6.0	5.4	21.9	5.6	35.7	4.6	20.9	32.2	19.3
2010	6.1	6.4	22.5	5.6	37.4	4.4	20.2	34.9	20.7
2011	6.0	6.3	23.6	4.4	38.9	4.3	20.6	33.6	22.0
2012	7.2	6.9	24.5	3.6	39.6	3.9	24.1	38.8	25.2
2013	7.6	10.2	25.8	3.3	44.3	3.8	26.1	45.7	28.8
2014	6.5	11.3	28.9	3	43.7	4.61	33	41.3	30.7
2015	6.9	13.2	28	3	45	4.42	25.8	45.8	28.8
2016	7.07	10.3	28.1	3.9	—	4.39	28.1	60.2	—

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصاد العربي اعداد مختلفة عام 2000 حتى عام 2016.

قائمة المراجع :

الكتب :

1- علي عبد الفتاح ابوشرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

2- خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، الطبعة الاولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2002.

3- وفاء محمد عزت الشريف، نظام الديون، الطبعة الاولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

الأطروحات والرسائل العلمية:

1- بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادي ة، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

2- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادي ة في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادي ة، جامعة الجزائر، 2005-2006.

3- عزازي فريده، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادي ة، جامعة الجزائر، 2012-2013.

4- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادي ة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي ة، جامعة باتنة ، 2005-2006.

5- مازن أحمد أبوحصيره، الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادي ة في فلسطين، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة،2015.

المجلات :

1- إياد حماد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادي ة والإدارية، العدد الثاني،2008.

2- العباس بلقاسم، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثلاثون، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي ، الكويت، 2004.

3- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وآثارها، العدد 1999,12

4- جميل طاهر، أزمة المديونية الخارجية وآثارها على الاقتصادي ات العربية دراسة تحليله، مجلة علمية سنوية محكمة، العدد الثالث،1992.

5- سيد شوربجي عبد المولى، المديونية الخارجية وانعكاساتها على الأمن والاستقرار في بعض المجتمعات العربية، المجلة العربية للدراسات 1991

التقارير:

1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000-2016